آلية عملية لحل مشكلة الفقر في الأردن

أ. د. محمود حسين الوادي *
د. رضوان محمد العناتي * *

* أستاذ، عميد كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة الزرقاء الخاصة، الزرقاء، المملكة الأردنية الهاشمية.
* * أستاذ مساعد في قسم المحاسبة، جامعة الزرقاء الخاصة، المملكة الأردنية الهاشمية.

ملخص:

هدفت هذه الدراسة إلى تحليل مدى وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين استهلاك الفرد السنوي بالأسعار الحقيقية بين الأقاليم التنموية الثلاثة:الوسط،الشمال،والجنوب من جهة وبين الأردن من جهة أخرى،ولتحقيق أهدافها اعتمدت الدراسة المنهج الوصفي في تحليل البيانات وإعداد الجداول البسيطة والمركبة وإعداد الأشكال البيانية، وقد استخدم أسلوب مربع كاي (X^2) في اختبار فرضية الدراسة الأولى.

توصلت الدراسة إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين استهلاك الفرد السنوي بالأسعار الحقيقية بين الأقاليم التنموية الثلاثة من جهة وبين الأردن من جهة أخرى

إن من أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة احتساب خط فقر جديد بعد تحرير أسعار المشتقات النفطية حيث بلغ ٣٢٢,٥دينار للأسرة التي عدد أفرادها ستة، أما خط الفقر الجديد للفرد سنوياً فكان ٦٤٥ ديناراً.

وقد خلصت الدراسة لأغراض حل مشكلة الفقر في الأردن لتوصيات أهمها: تجسير الفجوة بين دخول المواطنين وتبني الآلية العملية المشار إليها في الدراسة لحل مشكلة الفقرإضافة إلى مجموعة توصيات أخرى يمكن الرجوع إليها.

Abstract:

The main aim of this study is to derive a new poverty line in Jordan; To achieve this objective, the study used (X Square) to test the first hypothesis besides using descriptive and analytical approach to test the second and the third hypotheses.

There are significant variances between the three development regions and Jordan as a whole regarding per-capita yearly consumption; a new poverty line for Jordan is 645JD per year.

To bridge the gap among rich and poor people a practical mechanism was developed: a new poverty assessment to determine poverty line, computerised database, using a national number as a primary key, to determine income for every citizen to take rational decision to subsidise the poor people.

مقدمة:

إن من أهم القضايا الاقتصادية المعاصرة التي تؤرق المجتمعات كافة، ومنها الأردن مشكلة الفقر التي تمتاز بالتعقيد لارتباطها بمشكلات اقتصادية أخرى كالتضخم والبطالة من جهة،ولما لها من آثار اجتماعية سلبية من جهة أخرى، حيث تجد أن الفقير يشعر بالظلم وقد يولد ذلك الحقد على مجتمعه،كما قال الإمام علي بن أبي طالب رضي الله عنه: «الفقر في الوطن غربة، والغنى في الغربة وطن».

اعترف الإعلان العالمي لحقوق الإنسان في المادة (٢٥) بحق الحصول على مستوى معيشي ملائم، حيث نص «لكل شخص الحق في مستوى معيشي لائق أو مناسب له أو لأسرته يوفر لهم حاجتهم من الغذاء والكساء والمأوى، والتحسين المتواصل لظروف المعيشة، ويرتبط بهذا الحق التحرر من الجوع» (الإعلان العالمي لحقوق الإنسان). كما أكدت(أسكوا،١٩٩٦/١٩٩٧) أن الفقر بصورة عامة حالة قادرة على التكاثر الذاتي إذا لم يتدخل أحد لكبح جماحها،فإذا لم يحدث تدخل خارجي، أو تغير في أحوال الفقراء، أو عجزوا عن الحصول على أصول اقتصادية.

وبما أن موضوع الفقر من الموضوعات الشائكة اقتصادياً واجتماعياً وسياساً، وهو آفة عالمية توسعت رقعته لتمس معظم الدول النامية، فلا بد من السعي لإيجاد حلول عملية لهذه المشكلة اقتصادية المعاصرة، لذا جاءت هذه الدراسة لتسهم في تحديد خط جديد للفقر في الأردن، وبخاصة في ظل تحرير أسعار المشتقات النفطية منذ مطلع عام ٢٠٠٨، وكذلك لتطوير آلية عملية تنبثق منها حلول عملية لهذه المشكلة.

الإطار النظري للدراسة:

لقد حاول العالم بمؤسساته ومنظماته المختلفة مكافحة الفقر بالطرق كافة، إلا أن جلَّ هذه المحاولات – حتى الآن– باءت بالفشل. واستناداً لتصنيف البنك الدولي، فإن عدد السكان الذين يندرجون في فئة الفقراء فقراً مطلقاً قد ارتفع إلى أكثر من ١,٣ مليار في التسعينيات،يعيشون على أقل من دولار يومياً لكل فرد، ومليار و ٨٠٠ مليون آخرين يعيشون على أقل من دولارين، وينم هذا المستوى من الفقر عن كارثة إنسانية تفاقمت في آخر عشر سنوات.كما أشار تقرير البنك الدولي إلى أن أكثر من مليارىْ نسمة–ثلث سكان العالم– لا يتوافر لديهم الغذاء الكافي ويعيشون على الاستيراد والمعونات الخارجية.كما أن ٢٠٪ من سكان العالم هم الأقل دخلاً،ولا يتجاوز دخلهم ١,١٪ من مجموع الدخل العالمي ويمثلون سكان(٤٤) دولة من دول العالم، وهي جميعاً من البلدان النامية.(The World Bank,2000).

أظهر تقرير لصندوق النقد الدولي صدر حديثاً بعنوان: «حركة أسعار السلع وتباطؤ النمو العالمي» أن الارتفاع الكبير الذي طرأ على العديد من السلع خلال الفترة من كانون أول ٢٠٠٦، وحتى كانون أول ٢٠٠٧ سببه الضغوط التضخمية، وبيَّن التقرير أن ارتفاع مؤشر أسعار السلع للصندوق خلال تلك الفترة حوالي ٣٠٪، في حين أصبح مع بداية العام ٢٠٠٨ حوالي ١٠٪؛ وأكد التقرير أن أكثر أسعار السلع زيادة القمح (تقرير صندوق النقد الدولي، حركة أسعار السلع وتباطؤ النمو العالمي،٢٠٠٨) على الرغم من أن الحكومة الأردنية ما زالت محافظة على سعر الخبز العادي، فإنها قد تضطر لاحقاً لرفع سعره أو تعويمه، وحيث إن الأردن بلد مستورد فهذا يعني أن التضخم العالمي هو من أهم أسباب التضخم في الأردن وبالتالي فإن ارتفاع أسعار السلع سوف يؤدي إلى ارتفاع الكلف على المنتجين، وبالتالي يولد نوعاً من التضخم يعرف بتضخم ارتفاع الكلف (Cost-Push Inflation)، والذي في النهاية سيضعف القوة الشرائية للمواطنين، مما يزيد من الأعباء عليهم، وبخاصة الفقراء منهم وإضافة إلى الضغوط الاجتماعية.

ذهب سيرز (seers) عام ١٩٦٩ إلى أن التنمية عملية موجهة للحد من الفقر والبطالة والفوارق الاقتصادية والاجتماعية المكانية على الصعيدين البيني (بين الأقاليم داخل الدولة الواحدة)، أو الضمني (بين مناطق الأقليم الواحد) (غنيم، ١٩٩٩، ص٥٥).

وإذا كانت الاتصالات والمعلومات بصورتها التقليدية قد شكلت في ذلك الوقت بنى تحتية أساسية Infrastructure لعملية التنمية، فقد اصبحت في وقتنا الحاضر (عصر اقتصاد المعرفة) تشكل أدوات الإنتاج ومادته الرئيسة التي يقوم عليها الاقتصاد الجديد والتنمية المعاصرة، ولعل هذا يدفعنا إلى استرجاع أهداف التنمية التي أشار إليها دي سوجا (De Souja) عام ١٩٧٤م عندما شدّد على أن التنمية ليست فقط مجرد عملية تسعى لتحسين مستويات المعيشة وإشباع الحاجات الأساسية للسكان، وإنما أيضاً هي عملية تقود، بل يجب أن تقود إلى تعلّم مهارات مفيدة وتطوير العقل وحفزه على إبداع افكار جديدة ونافعة (الحداد، ١٩٩٣، ص ١١).

يقصد بالفجوة الرقمية Digital Divide تلك المسافة التي تفصل بين من يملك المعرفة وأدوات تطبيقها وتوظيفها في مجالات الحياة المختلفة، وبين من لا يملك ذلك. ومن منظور تنموي فإن هذه الفجوة مركبة لأنها محصلة ونتاج لمجموعة من الفجوات الاقتصادية والاجتماعية والعلمية التي أهمها: الفجوة التقنية والعلمية، فجوة التشريعات والقوانين، فجوات الدخل وفجوة الفقر والحاجات الأساسية وفجوة البنى التحتية (علي وحجازي، ٢٠٠٥، ص ١٢-١٣).

أظهر تقرير (IFAD,1997) بعنوان (الفقر في المناطق الريفية في الأردن) أن حوالي ٢٠٪ من سكان الأردن يقطنون في المناطق الريفية حيث الفقر أشد في هذه المناطق من المناطق الحضرية،وقد صُنف ١٩٪ من سكان المناطق الريفية فقراء يعيشون ظروفاً صعبة يمكن إيجازها فيما يأتي:

١. قلة توافر مصادر بديلة للدخل.
٢. قلة فرص تنويع المحاصيل الزراعية لشح المياه، وتدني خصوبة التربة.
٣. عدم ملكية البعض لأراضٍ زراعية، وقلة الراغبين في الاستثمار طويل الأمد في الزراعة.
٤. كبر حجم العائلة في تلك المناطق تسعة أفراد فأكثر علماً بأن متوسط عدد أفراد الأسرة في الأردن عام ١٩٩٧م هو ستة أفراد.

بلغ خط الفقر المطلق للأسرة الأردنية المكونة من ستة أفراد (١٩١) ديناراً شهرياً في حين إن خط الفقر المطلق للفرد سنوياً (٣١٣) دينارا وذلك عام ١٩٩٧م.

أظهرت دراسة(الشوربجي،٢٠٠٨) بعنوان"أثر الاستثمارات الأجنبية المباشرة على الحد من الفقر في الدول النامية" التي أجريت على تسع وعشرين دولة نامية خلال الفترة (١٩٦٥–٢٠٠١) وجود أثر موجب مباشر للاستثمارات الأجنبية المباشرة على الحد من الفقر، وأوصت واضعي السياسات في هذه الدول بتحقيق الآتي:

١. تطبيق سياسات اقتصادية تساعد على اجتذاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة وتوجيهها نحو الصناعات كثيفة العمالة.
٢. العمل على زيادة رصيد رأس المال البشري من خلال الاهتمام بالتعليم والتدريب من أجل تحسين جودة القوة العاملة.
٣. تطبيق سياسات اقتصادية أكثر تحررية لزيادة درجة الانفتاح الاقتصادي من ناحية، وزيادة دور القطاع الخاص في التنمية الاقتصادية من ناحية أخرى.

كانت آخر دراسة حول تقويم الفقر في الأردن عام ٢٠٠٤ عن طريق البنك الدولي بالتعاون مع حكومة المملكة الأردنية الهاشمية، ويمكن إيجاز أهم النتائج على النحو الآتي:

١. نسبة الفقراء في الأردن ١٤٪.
٢. لدى سكان المناطق الريفية فقر أعلى من سكان المناطق الحضرية بنسبة ٥٠٪.
٣. زاد الفقر في محافظة الزرقاء من ١٦٪ عام ١٩٩٧ إلى ٢٢٪ عام ٢٠٠٢ بالرغم من انخفاض النسبة على مستوى الأردن من ٢١٪ عام ١٩٩٧م إلى ١٤٪ عام ٢٠٠٢..

٤. يوجد في الأردن فقر شديد في ١٢ منطقة من أصل ٧٣ تصل أعلى نسبة فقر فيها إلى ٧٥٪ من سكان تلك المنطقة.

وتظهر آخر الإحصائيات الرسمية حول مشكلة الفقر في الأردن، والتي صدرت عن وزارة التخطيط والتعاون الدولي في نهاية عام ٢٠٠٤ الأرقام الآتية:

١. يعد الأردن من الدول منخفضة الدخل حيث بلغ معدل دخل الفرد عام ٢٠٠٤م ، ١٥١٥,٦ ديناراً.

٢. يعيش ٧٧٠ ألف مواطن تحت خط الفقر.

٣. يعاني ١٤٪ من السكان من نقص شديد في الإمكانيات وتلبية الاحتياجات الأساسية للحياة.

٤. تصنف عشرون منطقة رسمياً كجيوب فقر في الأردن.

٥. تقسيم حالات المواطنين الذين يعيشون تحت خط الفقر إلى ثلاث فئات رئيسة، تتراوح ما بين الفقر والفقر المتوسط والفقر المدقع.

٦. بلغت نسبة الفقر في بعض التجمعات السكانية في المملكة ٨٠٪.

٧. نسبة الفقر أعلى بين الأسر التي ترأسها نساء منفصلات عن أزواجهن، وكذلك المطلقات، ويتبعها الأرامل،وتوجه الدراسة إلى ضرورة إعطاء الأولوية لمثل هذه الأسر في عمليات التنمية وإجراءات المحاسبة الاجتماعية على مستوى الأردن.

٨. خط الفقر الرسمي هو (٢٦) ديناراً للشخص في الشهر وذلك نهاية عام ٢٠٠٤.

٩. تظهر الإحصاءات جميعها أن الفقراء يعانون من مشكلات عديدة بالإضافة إلى الفقر،منها النقص في التعليم، وقلة الرعاية الصحية، وازدياد في معدلات الأطفال المعالين عما هو الحال في باقي طبقات المجتمع.

بعد هذه الإحصائية زادت أسعار المحروقات ثلاث مرات، وارتفعت معها أسعار السلع ومستلزمات الحياة الأخرى كافة، ومنها المواد الغذائية الأساسية، وعليه كان حتما ازدياد أعداد الذين يعيشون تحت خط الفقر، إلا أنه لم تصدر أي إحصاءات تحدد خط الفقر الجديد، أو تتعامل مع نسب التضخم.

ومما يجدر ذكره، أن دائرة الإحصاءات العامة في الأردن بدأت تجري في شهر آذار ٢٠٠٨ مسحاً للأسر والدخول وتتوقع الانتهاء منه في شهر حزيران القادم.

مشكلة الدراســة:

- تكمن مشكلة الدراسة في عدم وجود حلول عملية متكاملة لمشكلة الفقر في الأردن، إضافة إلى عدم تحديد خط فقر جديد بعد عام ٢٠٠٤، لذا تحاول هذه الدراسة تحديد هذا الخط، إضافة لتطوير آلية عملية لإيجاد الحلول المناسبة لهذه المشكلة من خلال محاولة الإجابة عن السؤالين الآتيين:
  ١. هل يمكن تحديد خط فقر جديد للأردن؟
  ٢. هل يمكن تطوير آلية عملية لحل مشكلة الفقر في الأردن؟

فرضيـات الدراسـة:

لتحقيق أهداف الدراسة اعتمدت الفرضيات العدمية (الصفرية) الآتية:

١. لا يوجد فروق ذات دلالة إحصائية في مجال استهلاك الفرد السنوي بالأسعار الحقيقية للفترة ٢٠٠٢م–٢٠٠٣م بين الأقاليم التنموية الثلاثة والمملكة.
٢. لا توجد إمكانية لاحتساب خط فقر جديد للأردن.
٣. لا توجد إمكانية لتطوير آلية عملية لإيجاد الحلول لمشكلة الفقر في الأردن.

منهجيـة الدراسـة:

اعتمدت الدراسة بشكل رئيس على بيانات مسح الفقر في الأردن لعام ٢٠٠٤م، والصادرة عن البنك الدولي والحكومة الأردنية وإحصاءات وزارة التخطيط والتعاون الدولي، إضافة إلى بعض البيانات الثانوية المنشورة في بعض التقارير والنشرات والدراسات المتخصصة ذات العلاقة بموضوع الدراسة. أما المصادر الأولية للبيانات فكانت من عمل الباحثين، كما سيتضح في حينه.

اعتمد المنهج الوصفي لتحقيق أهداف الدراسة، حيث عُرضت البيانات وحللت، واختيرت الفرضية الأولى باستخدام اختبار كاي تربيع (X^2) Chi–squre لاحتساب الفروق في مجال توزيع الدخول بين الأقاليم التنموية والمملكة.

وقد استخدم في سبيل ذلك القانون الآتي (أبو زيد، ٢٠٠٥):

$$X^2 = \sum_{1}^{n} \frac{(F0 - F)}{F}$$

حيث أن: X^2: مربع كاي، F٠: التكرار المشاهد الفعلي، Ft: التكرار النظري

استخدمت برمجية SPSS في تنفيذ خطوات اختبار مربع كاي، حيث حدد مستوى المعنوية عند (α =٥٪) وقورن مستوى دلالة الاختبار (Sig) مع مستوى المعنوية المحدد، وفي الحالة التي يكون فيها مستوى دلالة الاختبار أقل من مستوى المعنوية المطلوب ترفض فرضية العدم (الصفرية)، وعندما يأخذ مستوى دلالة الاختبار قيمة أكبر أو تساوي مستوى المعنوية المطلوب تقبل فرضية العدم. أما الفرضيتان الثانية والثالثة فقد تم العمل على اختبارهما عملياً بإمكانية القيام بهما أو لا؟ فإن أمكن القيام بما هو موجود بنص الفرضية، ترفض فرضية العدم (الصفرية)، وعندما لا يمكن القيام بذلك تقبل فرضية العدم.

محـددات الدراسـة:

إن البطالة والفقر متلازمان مع الإنتاجية والدخل ومستوى المعيشة،إلا أن الباحثين ركزا على مستوى المعيشة، وتحديد خط جديد للفقر وتطوير آلية عملية لإيجاد حلول لمشكلة الفقر، وهذا من محددات الدراسة، إذ يصعب تناول جميع هذه الأمور ضمن ورقة بحثية واحدة.

نظراً لعدم إمكانية القيام بمسح شامل للدخول في الأردن؛ لأن ذلك يتطلب جهداً وطنياً وتكاليف باهظة،فقد استخدم الباحثان معدل استهلاك الفرد السنوي للسلع الغذائية وغير الغذائية للفترة ٢٠٠٢م –٢٠٠٣م بالأسعار الحقيقية والموجودة ضمن آخر دراسة حول تقويم الفقر في الأردن عام ٢٠٠٤م، والمشار إليها أعلاه، وذلك لأغراض اختبار فرضية البحث الأولى.

اختبار الفرضيات:

١- الفرضية الأولى:

تنص هذه الفرضية على أنه: (لا يوجد فروق ذات دلالة إحصائية في مجال استهلاك الفرد الأردني بالأسعار الحقيقية للفترة ٢٠٠٢–٢٠٠٣ بين الأقاليم التنموية الثلاثة وبين المملكة).

دلت نتائج تحليل توزيع استهلاك الفرد السنوي بالأسعار الحقيقية في الأقاليم التنموية والمملكة على أن مستوى دلالة اختبار كاي تربيع (sig)هو(٠,١٠٨) أكبر من مستوى المعنوية وهو (٠,٠٥)، وهذا يعني رفض فرضية العدم، وقبول الفرضية البديلة التي تؤكد وجود فروق ذات دلالة إحصائية في توزيع استهلاك الفرد السنوي بالأسعار الحقيقية في الأقاليم التنموية، والذي يظهر جلياً من الجدول (١) والشكل (١) الآتيين:

الجدول (١)
توزيع استهلاك الفرد السنوي بالأسعار الحقيقية للفترة ٢٠٠٢م - ٢٠٠٣م بالدينار الأردني

البيـــان	إقليم الجنوب	إقليم الشمال	إقليم الوسط	المملكـة
استهلاك الفرد السنوي	٨٠٢	٧٨٦	٩٦٢	٩١٣

المصدر:الوسط المرجح المحتسب من واقع دراسة تقييم الفقر في الأردن، ٢٠٠٤، ص ٢٤

الشكل(١)
التوزيع النسبي لاستهلاك الفرد السنوي في الأقاليم التنموية والمملكة للفترة ٢٠٠٢م-٢٠٠٣م

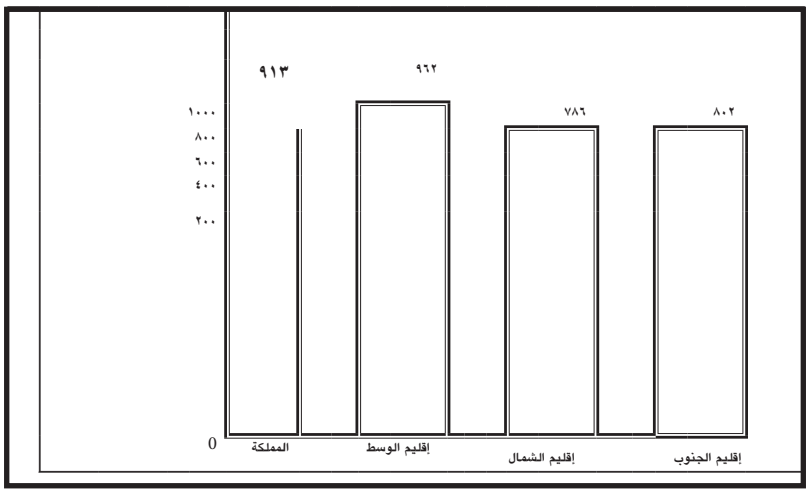

المصدر: عمل الباحثين

٢. الفرضية الثانية:

تنص هذه الفرضية على أنه: لا توجد إمكانية لاحتساب خط فقر جديد للأردن.

اعتمدت دراسة تقويم الفقر في الأردن التي قام بها البنك الدولي عام ٢٠٠٤ كمية السعرات الحرارية (Calories) التي يحتاجها الفرد ومن ثم كلفتها، وبالتالي تم التوصل إلى خط الفقر الغذائي السنوي للفرد، فكان للفترة ٢٠٠٢-٢٠٠٣ بالدنانير ١٨٧ ديناراً،أما خط الفقر اللاغذائي فكان ٢٠٥ ديناراً،وعليه فإن خط الفقر السنوي للفرد بشكل عام ٣٩٢ ديناراً،وبمعدل شهري ٣٢,٦٧ ديناراً،ولو ضربنا هذا المعدل الشهري بمتوسط عدد أفراد الأسرة الأردنية وهو ٦ أفراد لكان خط الفقر الشهري للأسرة الأردنية ١٩٦ ديناراً، وذلك

في عام ٢٠٠٣م أي قبل أربع سنوات وثلاثة شهور.

اعتمد الباحثان لأغراض تحديد خط الفقر احتساب مجموع كلفة الاحتياجات الأساسية المعيشية الدنيا على النحو الآتي:

١. كلفة الطعام والشراب: لتحديد كلفة الطعام والشراب استخدم الباحثان كمية الطاقة المستمدة من الغذاء بحيث توفر الحد الأدنى من السعرات الحرارية للوجبات المتوازنة التي قدرها أخصائيو التغذية بحوالي ٢٥٠٠-٣٠٠٠ سعر حراري، علماً بأن هذه السعرات قدرت في دراسة البنك الدولي ب (٢٣١٧) سعر حراري، وذلك بمتوسط أسعار السوق السائدة حالياً فكانت النتيجة ١٨٦ ديناراً شهريا كما في الجدول رقم (٢) أدناه:

الجدول (٢)
كلفة الطعام والشراب لأسر الأقاليم التنموية والمملكة شهرياً بالدينار الأردني

البيـــان	إقليم الجنوب	إقليم الشمال	إقليم الوسط	المملكـــة
مونـــه	٤٢	٥٦	٦٠	٥٥
لحـــوم	٢٠	٣٥	٥٢	٤١
خضار وفواكه	٧٧	٦٩	١٠٨	٩٠
الإجمالي	١٣٩	١٦٠	٢٢٠	١٨٦

٢. أما فيما يتعلق بكلفة الوقود وخدمات النقل: والذي يشمل الغاز، فتمثلت بالحد الأدنى بواقع ثلاث اسطوانات غاز شهرياً (٣X٦,٥) مضافاً إليها الحد الأدنى لفاتورة الكهرباء باستهلاك ١٦٠ كيلوواط (ثمانية دنانير)، أما تكلفة خدمات النقل- بافتراض عدم امتلاك سيارة خاصة- فهي ٣٠ دينار شهرياً، وعليه فإن محصلة تكلفة الوقود - دون تقدير تكلفة الوقود لأغراض التدفئة في الشتاء لصعوبة تقديرها على أسس علمية عملية حيث تعتمد على وسيلة التدفئة إضافة إلى أنها موسمية- سبعة وخمسون ديناراً وخمسمائة فلس.

٣. أما تكلفة خدمات السكن والمياه، فقد تباينت الأسر الأردنية بين مالك يدفع ضريبة الأبنية والمسقفات ومصاريف الصيانة الدورية، وبين مستأجر بإيجارات متباينة حسب المنطقة والمساحة وغيرها، لذا وجد الباحثان أن من الأنسب اعتماد الحد الأدنى للإيجار الموجود حالياً في جميع أنحاء المملكة، والذي بلغ ستون ديناراً مضافاً إليها خمسة دنانير مياه شهرياً.

٤. وبما أن الغالبية العظمى من الأسر الأردنية مغطاة بتأمين صحى سواءً كانوا موظفين مدنيين أم عسكريين في القطاع العام، أو حتى نسبة جيدة ممن يعملون في القطاع الخاص، إضافة لشمول الحكومة الأردنية ممن هم دون سن السادسة بالتأمين الصحي الحكومي إضافة لمن هم فوق الستين بالتأمين مقابل مبلغ ستة دنانير شهرياً،لذا وجد الباحثان أن أفضل تقدير لتكلفة الخدمات الصحية في حدها الأدنى هي الاقتطاع الشهري من رواتب العاملين في القطاع العام وبنسبة ٣٪ من إجمالي الراتب،وبما أن المتوسط الحسابي الذي قدِّر للرواتب هو ٣٠٠ دينار–الذي اعتمدته الحكومة الأردنية لتحديد مقدار الزيادة في الرواتب للعاملين في القطاع العام لتعويضهم عن الآثار الاقتصادية السلبية لقرار تحرير أسعار المحروقات– فإن الحد الأدنى لتكلفة الخدمات الصحية الشهرية = ٣٠٠× ٣٪ = ٩ دنانير مضافاً إليها أثمان الأدوية عن طريق وزارة الصحة التي قدرت بمعدل ٥ دنانير شهرياً، أي ستون ديناراً سنوياً حيث إن ثمن الدواء الواحد للمؤمن هو ٢٥٠ فلساً.

مجموع تكلفة الاحتياجات الأساسية المعيشية الدنيا = ١٨٦ + ٥٧,٥ + ٦٥ + ١٤ = ٣٢٢,٥ ديناراً شهرياً.

وعليه فإن خط الفقر للأسرة الأردنية ٣٢٢,٥ ديناراً شهرياً، ويمكن تحديد خط الفقر للفرد سنويا على النحو الآتي:

خط الفقر السنوي للفرد = (٣٢٢,٥ × ١٢ شهر) / ٦ أفراد = ٦٤٥ ديناراً.

وفي ضوء هذه النتائج العملية نرفض الفرضية العدمية التي تنص على أنه: لا توجد إمكانية لاحتساب خط فقر جديد للأردن ونقبل الفرضية البديلة بأنه يمكن احتساب خط فقر جديد للأردن.

ومما يعزز صحة هذا الخط وواقعيته أمور ثلاثة:

الأول: إن أرقام دائرة الإحصاءات العامة لعام ٢٠٠٦ قدرت خط الفقر العام للفرد في الأردن ب(٥٠٤) دنانير سنوياً، وبزيادة مقدارها ٢٨,٦٪ عما كان عليه نهاية عام ٢٠٠٣ (٣٩٢) ديناراً.علماً بأن آخر دراسة لتقويم الفقر في الأردن هي دراسة عام ٢٠٠٤.

الثاني: إن الحكومة الأردنية اتخذت قرارها باعتماد الراتب الشهري ٣٠٠ دينار أساساً لتقدير التعويض الشهري نتيجة تحرير أسعار المحروقات مطلع العام ٢٠٠٨، حيث منحت من تقل رواتبهم الإجمالية الشهرية عن هذا المبلغ خمسين ديناراً شهرياً، ومن تزيد عن هذا المبلغ خمسة وأربعين دينار شهرياً.

الثالث: قابل الباحثان عينة عشوائية من سكان مختلف المناطق وتم سؤالهم عن المبالغ الشهرية التي تحتاجها الأسرة الأردنية المكونة من ستة أفراد كتكلفة الاحتياجات الأساسية المعيشية الدنيا من طعام وشراب، ووقود وخدمات نقل، والخدمات الصحية، والسكن والمياه فكان الوسط الحسابي لإجاباتهم على النحو الآتي:

البيـــان	الوسط الحسابي	النسبة في العينة
إقليم الجنوب	٢٧٢ ديناراً	٪٢٠
قليم الشمال	٢٩٤ ديناراً	٪٣٠
إإقليم الوسط	٣٤٦ ديناراً	٪٥٠
المملكـة	٣١٦ ديناراً.	

ومن الجدير بالذكر أنه تم الحصول على هذا النموذج من وزارة التخطيط والتعاون الدولي حيث يمتاز بالسهولة، كما أنه من أكثر النماذج قابلية للتطبيق والقياس، آخذين بعين الاعتبار أن متوسط عدد أفراد الأسرة الأردنية ٥,٤٩، وقد اعتمد العدد ستة لأغراض هذا البحث.

الآثار الناجمة عن مشكلة الفقر:

ويمكن تلخيص أهم الآثار الناجمة عن هذه المشكلة فيما يأتي:

- عدم التوافق النفسي والاجتماعي، وعدم شعور الفقراء بالرضا والسعادة مما يعني إصابتهم بأمراض نفسية كحالة الاكتئاب، مما يزيد نسبة الجريمة كالسرقة والاحتيال وممارسة الفساد كالرشوة وغيرها.
- ضعف الانتماء للوطن وكراهية المجتمع، مما يؤدي أحياناً إلى ممارسة العنف والإرهاب ضده.
- هجرة الكفاءات الأردنية التي يصعب توفيرها، وذلك عند عدم حصولها على الفرص المناسبة داخل البلد.

الصعوبات التي تواجه المساهمة في حل مشكلة الفقر:

١. غياب المعلومات الموثوقة والإحصاءات الدقيقة عن حجم الفقر وأسبابه وتحديد خط واضح للفقر.

٢. غياب التنسيق بين المؤسسات المعنية في المساهمة في حل مشكلة الفقر، وكذلك عدم وجود سياسات مدروسة ومتكاملة توزع الأدوار بين هذه المؤسسات.

٣. الارتفاع المستمر في الأسعار، مما أضعف القدرة الشرائية للعديد من الأسر، مما جعل بعضها يندرج تحت خط الفقر.

البرامج والإجراءات المتخذة لمكافحة الفقر في الأردن:

١. إن علاج مشكلة الفقر وتدني مستوى معيشة المواطن في الأردن عملية صعبة ومعقدة،ويعود ذلك لأسباب كثيرة منها تفشي البطالة، وعدم تناسب الدخل المتأتي للعاملين مع مستوى تكلفة المعيشة، إضافة إلى نمو السكان وعدم نجاح جهود التنمية الإقتصادية والإجتماعية بالشكل المأمول بسبب المديونية وعجز الموازنة وعجز ميزان المدفوعات....

٢. وقبل الشروع في السعي لتطوير آلية عملية لإيجاد حلول لمشكلة الفقر نرى لزاماً بيان البرامج والإجراءات المتخذة لمكافحة الفقر في الأردن:

٣. تحسين توزيع خدمات البنية التحتية في مناطق جيوب الفقر، مما يخفض الأعباء على مواطني تلك المناطق بحيث يرصد سبعين مليون دينار ضمن الموازنات الرأسمالية للوزارات المعنية للفترة ٢٠٠٦-٢٠٠٨.

٤. تحسين إنتاجية المجتمعات المستهدفة من خلال حزمة من المشاريع والأنشطة الرامية إلى خلق بؤر اقتصادية في تلك المناطق، وبتكلفة إجمالية تصل إلى عشرة ملايين دينار.

٥. تعزيز قدرات المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية في المساعدة في حل مشكلة الفقر.

٦. تمويل المشاريع الصغيرة عبر صناديق عدة مخصصة لهذه الغاية، منها صندوق التنمية والتشغيل، وصندوق إقراض المرأة.

٧. إعداد برامج توعوية وتدريبية لتأهيل الأسر الفقيرة في إدارة المشاريع الصغيرة.

٨. إن عدم كفاية وفاعلية شبكات العون الاجتماعي وبرامجها،دفع لتأسيس الهيئة التنسيقية للتكافل الاجتماعي بموجب النظام رقم (٦٧) لسنة ٢٠٠٦م، وتهدف إلى تنسيق جهود المؤسسات العاملة في مجال التكافل الاجتماعي وتكافلها منعاً للازدواجية وتبديد الموارد والإمكانات.

٩. أنشئت قاعدة بيانات في صندوق المعونة الوطنية حول الفقر والفقراء، والعمل جار على إنشاء قاعدة أخرى في وزارة التنمية الاجتماعية،كما وُضعت معادلة لاستهداف الفقراء من قبل صندوق المعونة الوطنية بالتعاون مع البنك الدولي وشراكة وزارة التنمية الاجتماعية.

١٠. قامت وزارة التنمية الإجتماعية خلال العام ٢٠٠٦م، بإنشاء عدد من المساكن للأسر الفقيرة وصيانة أعداد أخرى، منها بناء ٩٨ مسكناً بمعدل ٣٤ متراً مربعاً، و١٤٥ مسكناً بمعدل ٥٦ متراً مربعاً،وشراء ٤٣ مسكناً.

١١. بلغ عدد الحالات التي تستفيد من صندوق المعونة الوطنية (٧٣) ألف حالة عام ٢٠٠٦ وبمخصصات إجمالية (٦٠) مليون دينار.

١٢. يقدم صندوق الزكاة رواتب شهرية لحوالي(١٧٥٠)أسرة ومساعدات نقدية طارئة ل (٧٠٠٠)محتاج، ومساعدات عينية تشمل طرود الخير والتمور والحقائب المدرسية،كما يكفل الصندوق (٨٣٢)يتيماً، ويدعم (١٠٧) أسر عن طريق تمكينهم من الحصول على مشاريع تأهيلية،ويتبع للصندوق (١٠)مستوصفات طبية تقدم الرعاية الصحية لحوالي ١٠ آلاف محتاج.

٣- الفرضية الثالثة:

تنص هذه الفرضية على أنه: (لا توجد إمكانية لتطوير آلية عملية لإيجاد الحلول لمشكلة الفقر في الأردن).

يسعى البحث من جراء اختباره لهذه الفرضية إلى تطوير آلية عملية لإيجاد الحلول لمشكلة الفقر في الأردن ضمن إستراتيجية وطنية شاملة لمكافحة الفقر من أجل أردن أقوى.

يلاحظ أن جميع البرامج والإجراءات المتخذة أعلاه ينقصها الشمولية والتنسيق والتكامل، مما يجعل ثمارها لا تضع حلولاً جذرية وعملية لمشكلة الفقر في الأردن.

ويمكن بيان الآلية العملية لإيجاد الحلول لمشكلة الفقر على النحو التسلسلي الآتي:

١. تحديد خط الفقر في الأردن بشكل عام، ولكل محافظة بشكل خاص، وذلك عن طريق إجراء دراسة شاملة لتقويم الفقر في مختلف مناطق الأردن، ولحين القيام بذلك يمكن اعتماد ما حدده هذا البحث كخط للفقر ب ٦٤٥ ديناراً للفرد سنوياً، وبمبلغ ٣٢٢,٥ دينار للأسرة التي عدد أفرادها ستة أفراد.

٢. إنشاء قاعدة بيانات مركزية تعتمد الرقم الوطني أساساً لها، لحصر دخول جميع المواطنين آلياً، وبحيث تكون مربوطة بمالية الدولة والجهاز المصرفي والمؤسسة العامة للضمان الاجتماعي، ومؤسسة تنمية أموال الأيتام.مما يتيح توفير المعلومات اللازمة عن دخول جميع مواطني المملكة الأردنية الهاشمية.

٣. ربط صندوق المعونة الوطنية ولجان الزكاة والمؤسسات التطوعية الأخرى بالهيئة التنسيقية للتكافل الاجتماعي، التي تقرر صرفها للمساعدات في ضوء قاعدة القرار الآتية والمنبثقة من البندين(١) و (٢) المشار إليهما أعلاه:

قاعدة قرار صرف المساعدة أو لا

القرار: تصرف المساعدة للأسرة التي تقل دخولها في قاعدة البيانات عن خط الفقر، وبما يوصل هذه الأسرة إلى خط الفقر على الأقل. أما إذا كانت دخول الأسرة أكبر من خط الفقر فلا يصرف لها مساعدة من أي جهة كانت، وتحت طائلة المساءلة القانونية.

إن هذه الآلية تتيح ما يأتي:

- توحيد جهود المؤسسات التي تقدم العون الاجتماعي، بحيث يوجه الدعم إلى مستحقيه فعلاً دون وساطة أو محسوبية،حيث لوحظ أن هناك العديد من الأسر تتقاضى من أكثر من جهة لاختلاف معايير الدراسات الاجتماعية، وعدم التنسيق بين هذه المؤسسات،وبالمقابل يوجد أسر لا تتقاضى من أي جهة.
- تحقيق العدالة بين أبناء الأردن بحيث توجه المساعدات والدعم لمستحقيه فعلاً(الفئات المستهدفة)، وبالتالي الانتقال مستقبلاً إلى الارتقاء بمستوى معيشة المواطن.
- العدالة في فرض الضرائب وتحصيلها مما يخفف من التهرب الضريبي بشتى أشكاله، حيث إن قاعدة البيانات المركزية المشار إليها أعلاه تبين دخل كل مواطن.

التوصيات:

١. بناء على ما سبق بيانه، فإنه لابد من العمل على تبني منهجية ومرجعية موحدة لقياس الفقر في المملكة تكون ضمن إستراتيجية أردنية شاملة للتصدي لمشكلة الفقر، تتولاها المؤسسات العامة والخاصة كافة بأعلى درجات التنسيق فيما بينها، وتكون نواتها بضرورة تبنى الآلية العملية السالفة الذكر. كما يوصي الباحثان بالآتي[١]:

٢. جسر فجوات الدخل وفجوة الفقر والحاجات الأساسية[٢] بين أبناء المملكة الأردنية الهاشمية، وذلك عن طريق اعتماد سياسات أردنية تكفل عدم تخلف فئات اجتماعية ومناطق معينة عن ركب مسيرة النمو الاقتصادي والاجتماعي الأردني، على أن يكون أساس هذه السياسات العدل في توزيع مكاسب التنمية، وفي ضوء جهد كل فرد حتى لا نتحول إلى الشيوعية، مما يقتل روح الإنتاجية والإبداع.

٣. تفعيل دور الوقف الإسلامي في خدمة الفقراء والعجزة بتأهيلهم وتدريبهم وتوفير فرص عمل لهم تتناسب وقدراتهم وترتقي بهم من الفقر.

٤. رفع القدرة المؤسسية لمؤسسات القطاع التعاوني ومنظمات المجتمع المدني التنموية باعتبارها شريكاً أساسياً في تنفيذ البرامج في مناطق جيوب الفقر بشكل خاص، وتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الأردن بشكل عام.

٥. توجيه الدعم إلى المواطن المستحق بحيادية وعدالة، وليس إلى السلعة أو الخدمة.

٦. توسيع سبل كسب الرزق بصورة مستدامة، وزيادة فرص العمل، وأن تكون هذه السبل مؤدية إلى إنتاجية حقيقية تنعكس إيجاباً على الاقتصاد الوطني.

٧. توظيف وسائل الإعلام في خلق رأي عام وثقافة مجتمعية باتجاه إقامة شراكات حقيقية بين المستثمرين والمجتمعات والأفراد يستفيد منها الطرفان.

٨. تنمية دور الشركات المساهمة الأردنية في المسؤولية الاجتماعية لتضطلع بدورها في حل مشكلة الفقر.

إعادة النظر في قانون الزكاة بحيث يُصاغ قانون إسلامي عصري ليحل تدريجياً محل قوانين ضريبة الدخل، ومن ثم الضرائب الأخرى لاحقاً، وذلك لما للزكاة من حصيلة أعلى من الضرائب وانعكاسها الإيجابي على الحد من الفقر.

الهوامش:

١. تمثل غالبية هذه التوصيات ثمرات ثانوية (By- products) توصل إليها الباحثان، وتبقى التوصيات الرئيسة مدرجة ضمن الآلية العملية لحل مشكلة الفقر.

٢. بين Gary S. Filds حول الفقر والمساواة أن كل نسبة مئوية لانخفاض النمو تقابلها زيادة في الفقر بمقدار نسبتين مئويتين في المتوسط.

المصادر والمراجع:

أولاً ـ المراجع العربية:

١. المملكة الأردنية الهاشمية، (٢٠٠٦-٢٠١٥)، الأجندة الوطنية، عمان.

٢. الاسكوا،المجمعة الإحصائية،العدد(٢٠)،ديسمبر ٢٠٠٠.

٣. شوربجي،مجدي:أثر الاستثمارات الأجنبية المباشرة على الحد من الفقر في الدول النامية،بحث مقدم إلى المؤتمر العلمي الدولي السادس لكلية الاقتصاد والعلوم الإدارية،جامعة الزرقاء الخاصة.٢٠٠٨.

٤. عثمان محمد غنيم، (١٩٩٩)، مقدمة في التخطيط التنموي الإقليمي، دار صفاء، عمان.

٥. عوض الحداد، (١٩٩٣)، الأوجه المكانية للتنمية الإقليمية، دار الأندلس، القاهرة.

٦. "محمد خير" أبو زيد، (٢٠٠٥) أساليب التحليل الإحصائي باستخدام برمجية SPSS، دار صفاء، عمان.

٧. إحصائيات وزارة التخطيط والتعاون الدولي، ٢٠٠٤، عمان.

٨. دائرة الاحصاءات العامة،٢٠٠٦،عمان.

٩. مراجعة نقدية لسياسات الحد من الفقر في الأردن،الاسكوا،١٩٩٩.

١٠. ١٠-الإعلان العالمي لحقوق الإنسان.

١١. ١١-المؤتمر الوطني لمكافحة الفقر والبطالة، ٦-٧ أيلول ٢٠٠٤.

ثانياً ـ المراجع الأجنبية:

1. *Gary S. Filds,"Growth and income distribution", Oxford United Kingdom Press, 1991.*
2. *Jordan Poverty Assessment, Main Report, Volume 2, World Bank, 2004.*
3. *Rural Poverty in Jordan, IFAD, www.rural poverty portal.org*
4. *Sustainable Development Network Program, Jordan.4)*
5. *The World Bank," A world free of poverty", 2000.*
6. *Mop@msn.com*
7. *www.mfa.go.jo*